

قراءة في أهمّ مستجدّات قانون الإجراءات الجزائية وقانون العقوبات الفرنسيين بالقانون رقم 22-2023

نجمة جبيري⁽¹⁾،

(1) أستاذ محاضر قسم "أ"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد
الرحمان ميرة، بجاية.

البريد الإلكتروني: nedjma.djebiri@univ-bejaia.dz

الملخص:

في إطار عصنة المادّة الجزائية وتبسيط الإجراءات الجزائية، سنّ المشرع الفرنسي القانون رقم 2023-22، المؤرخ في 25 جانفي 2023 والمتعلق بتوجيه وبرمجة وزارة الداخلية، والمعروف ب LOPMI والصادر في 25 جانفي 2023، يهدف هذا القانون إلى زيادة الموارد البشرية لوزارة الداخلية وتحديث أساليبها، لاسيما من خلال جعل الرقمنة محور اهتماماتها.

أدخل القانون تعديلات جوهرية على كل من قانون الإجراءات الجزائية وقانون العقوبات الفرنسيين. فيما يخصّ الإجراءات الجنائية، تمّ اتّخاذ العديد من التدابير في سبيل تحديث آليات مكافحة الجرائم السيبرانية، تعزيز مرحلة التحقيق وتحسين استقبال الضحية.

قانون العقوبات بدوره تمّت مراجعته، حيث وسّع القانون رقم 2023-22 من ترسانة الجرائم، لا سيما من خلال تجريم إدارة المنصّات الخبيثة عبر الأنترنت من قبيل الواب المظلم، تشديد العقاب في جريمة استغلال حالة جهل أو وضعية ضعف عن طريق الاحتيال، الخ.

الكلمات المفتاحية:

قانون العقوبات، قانون الإجراءات الجزائية، القانون رقم 2023-22، المشرع الفرنسي، مستجدّات.

تاريخ إرسال المقال: 2024/11/06، تاريخ قبول المقال: 2024/12/07، تاريخ نشر المقال: 2024/12/21

لتهميش المقال: نجمة جبيري، "قراءة في أهمّ مستجدّات قانون الإجراءات الجزائية وقانون العقوبات الفرنسيين بالقانون رقم 2023-22"،
المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 15، العدد 02، السنة 2024، ص 354-377.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/72>

المقال متوفر على الرابط التالي:

المؤلف المراسل: نجمة جبيري، nedjma.djebiri@univ-bejaia.dz

المجلد 15، العدد 02-2024

Reading in the Most Important Developments in the French Criminal Procedure Code & the Penal Code by law No. 2023-22

Abstract:

As part of the modernization in criminal matters and the simplification of criminal procedure, the French legislator promulgated Law No. 2023-22 of January 24, 2023, on the orientation and programming of the Ministry of the Interior, known as LOPMI, published on January 25, 2023.

The objective of this law is to increase the human resources of the Ministry of the Interior and to modernize its methods, in particular by placing digitalization at the center of its concerns.

The law made substantial changes to criminal procedure and the French penal code. Concerning the criminal procedure, numerous measures have been taken to modernize the means of combating cybercrime, strengthen the investigation process and improve the reception of the victim.

The penal code has been revised, Law No. 2023-22 has expanded the arsenal of offenses: in particular by criminalizing the administration of malicious platforms such as the dark web, fraudulent abuse of a state of ignorance or a situation of weakness is severely punished, etc.

Keywords:

Penal code, criminal procedure code, law no. 2023-22, French legislator, developments.

Lecture des évolutions les plus importantes du code de procédure pénale et du code pénal français par la loi n° 2023-22

Résumé :

Dans le cadre de la modernisation en matière pénale et de la simplification de la procédure pénale, le législateur français a promulgué la loi n° 2023-22 du 24 janvier 2023, d'orientation et de programmation du ministère de l'intérieur, dite LOPMI, publiée le 25 janvier 2023.

L'objectif de cette loi est d'augmenter les ressources humaines du ministère de l'intérieur et de moderniser ses méthodes, notamment en plaçant la numérisation au centre de ses préoccupations.

LOPMI a apporté des modifications substantielles à la procédure pénale et au code pénal français. Concernant la procédure pénale, de nombreuses mesures ont été

prises afin de moderniser les moyens de lutte contre la cybercriminalité, renforcer la filière d'investigation et améliorer l'accueil de la victime.

Le code pénal est revu, la loi n 2023-22 a élargi l'arsenal des infractions : notamment en incriminant l'administration de plateformes malveillantes de type dark web, l'abus frauduleux de l'état d'ignorance ou de la situation de faiblesse est sévèrement sanctionne, etc.

Mots-clés :

Code pénal, code de procédure pénale, la loi n 2023-22, le législateur français, évolutions.

مقدمة

في سبيل إحداث تحول رقمي على مستوى وزارة الداخلية في الفترة الممتدة من سنة 2023 إلى 2027، سنّ المشرع الفرنسي القانون رقم 2023-22 المتعلق بتوجيه وبرمجة وزارة الداخلية والمؤرخ في 25 جانفي 2023، والمعروف ب LOPMI¹، والذي يعمل على تزويد هذه الوزارة بوسائل بشرية، قانونية ومالية جديدة². تعتبر الزيادة في الموارد البشرية لدى وزارة الداخلية وتحديث أساليبها جزءاً أساسياً من أهداف هذا القانون، وذلك لتكييفها مع التحديات الأمنية الجديدة، لا سيما من خلال جعل الرقمنة محور اهتماماتها³، خاصة مع ما يشهده العالم الرقمي وبالموازاة له عالم الجريمة من تطور رهيب.

هذا الارتقاء بالموارد البشرية والمادية لوزارة الداخلية كان من خلال الرفع من ميزانيتها للفترة الممتدة من 2023 إلى 2027، بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ فرنسا بقيمة 15 مليار يورو⁴، وهو ما يعكس رغبة الدولة

¹ Loi n° 2023-22, du 24 janvier 2023, d'orientation et de programmation du ministère de l'intérieur, jorf n° 0021 du 25 janvier 2023, disponible sur :

<https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFTEXT000047046768>

² THIELGES Jeanne, LOPMI, une loi axée cybersécurité et modernisation du ministère de l'intérieur, publié le 06/02/2023, disponible sur le lien :

<https://cyberjustice.blog/2023/02/06/la-lopmi-une-loi-axee-cybersecurite-et-modernisation-du-ministere-de-linterieur/>

³ CHAVENT- LECLERE Anne-Sophie, «Analyse des dispositions procédurales et substantielles de lutte contre la cybercriminalité dans la LOPMI», *La lettre juridique*, avril 2023. Disponible sur le lien :

<https://www.lexbase.fr/article-juridique/95081496-textesanalyse-des-dispositions-procedurales-et-substantielles-de-lutte-contre-la-cybercriminalite>

⁴ Projet de loi d'orientation et de programmation du ministère de l'intérieur, n° 5185, déposé le mercredi 16 mars 2022, disponible sur le lien :

الفرنسية في تعزيز قدرتها على التدخل بكل هيئاتها المحلية ووضع حد للانخفاض في الخدمات اللامركزية الذي كان سائدا لما يقارب أكثر من 20 سنة⁵. وقد خصّص ما يقارب نصف الميزانية (8 ملايين) "لثورة الرقمية للوزارة" وعصرنة وسائل مكافحة الجرائم الالكترونية⁶.

استحدث القانون وسائل قانونية لتقريب العدالة من المواطنين، وتعزيز تواجد الدولة في المناطق الحضرية والريفية من خلال إنشاء عدد معتبر من كتائب للدرك وفرق للشرطة، كما يوفر وسائل للتعامل بشكل أفضل مع الأزمات والتهديدات الحالية والجرائم اليومية من خلال تعزيز التكامل بين الشرطة وجهاز العدالة بشكل أحسن من ذي قبل.

يتضمن القانون 27 مادة⁷، جاءت بأحكام معيارية هدفها تطوير القانون في عديد المجالات (قانون التأمين، القانون المتعلق بالبريد والاتصالات الالكترونية، القانون المتعلق بالأمن الداخلي...)، إلا أن النصيب الأكبر كان من حظ كل من قانون الإجراءات الجزائية وقانون العقوبات، حيث أدخل القانون تعديلات جوهرية على هاذين القانونين.

فيما يخص الإجراءات الجزائية، تم اتخاذ العديد من التدابير في سبيل تحديث آليات مكافحة الجرائم السيبرانية، تعزيز التحريات والتحقيقات وتحسين استقبال الضحية.

https://www.assemblee-nationale.fr/dyn/15/textes/l15b5185_projet-loi#

⁵ DIDIER Martin, Présentation stratégique du projet annuel de performances, disponible sur le lien : https://www.budget.gouv.fr/files/uploads/extract/2024/PLF/BG/PGM/354/FR_2024_PLF_BG_PGM_354_STRAT.html

⁶ COUALLIER Charlotte, Tout savoir sur la loi d'orientation et de programmation du ministère de l'intérieur- LOPMI, publié le 24 janvier 2023, disponible sur le lien :

<https://www.dattak.io/fr/blog/lopmi-assurance-cyber>

حيث هناك مشاريع لزيادة استخدام أجهزة المراقبة ككاميرات المشاة camera piétons أو الكاميرات الموجودة على متن المركبات الخاصة بقوات الأمن، ... إلى جانب تعزيز الوسائل المخصصة لمكافحة الجرائم السيبرانية بإنشاء رقم للطوارئ "cyber17" للإبلاغ عن أي عملية إجرامية عبر الانترنت، كما تخطط الوزارة لتوظيف حوالي 1500 دورية سيبرانية، إلى جانب إنشاء مدرسة داخلية للتكوين السيبراني، ... إلى غير ذلك من وسائل. راجع:

THIELGES Jeanne, op. cit.

⁷ جاء القانون في الأصل في 29 مادة، لكن تمّ القضاء بعدم دستورية المادتين 15 و 26 منه (بموجب قرار المجلس الدستوري الفرنسي رقم 846-2022، الصادر في 19 جانفي 2023).

قانون العقوبات بدوره تمت مراجعته، حيث وسّع القانون رقم 22-2023 من ترسانة الجرائم، لا سيما الإلكترونية من خلال تجريم إدارة المنصات الخبيثة عبر الأنترنت من قبيل الواب المظلم، تشديد العقاب في جريمة الازدراء والتحيز الجنسي،... الخ.

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية استطلاع أهم الأحكام المستحدثة بموجب القانون رقم 22-2023 في كل من قانون الإجراءات الجزائية وقانون العقوبات الفرنسيين، وذلك وفقا للترتيب الذي وردت به في هذا القانون.

أولاً: تعزيز الآليات الرامية إلى مكافحة الجرائم الإلكترونية

قام المشرع الفرنسي من خلال هذا القانون بإدخال تعديلات جوهرية على كل من قانون الإجراءات الجزائية وقانون العقوبات، وذلك من أجل مكافحة أكثر فعالية للجرائم الإلكترونية الذي أضحت عواقبه الوخيمة في تزايد مستمر، حيث أخضع الأصول الرقمية لإجراء حجز خاص (1)، كما استحدثت جنتين جديدتين تستهدفان المنصات الإلكترونية (2).

1- إخضاع الأصول الرقمية لإجراء حجز خاص:

من المقرر في المادة 153-706 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي أن الحجز التحفظي للممتلكات أو الحقوق غير المادية (biens et droits incorporels) في مرحلة ما قبل الإدانة أي في إطار الجريمة المتلبس بها أو في مرحلة البحث والتحري متوقف على قرار مسبب من طرف قاضي الحريات والحبس بناء على طلب من وكيل الجمهورية. وقد استتنت المادة 154-706 من نفس القانون من هذه القاعدة، مبالغ الأموال المدفوعة في حساب مفتوح لدى مؤسسة مؤهلة قانوناً بمسك حسابات الودائع أو الدّفع⁸، حيث أخضعها المشرع الفرنسي لإجراء حجز خاص أين سمح لضابط الشرطة القضائية بالقيام بعملية الحجز دون الحصول على إذن

⁸ أضيفت عبارة "الدفع" "paiement" إلى المادة 154-706 بموجب القانون رقم 582-2024 (المادة 15 منه).

Loi n° 2024-582, du 24 juin 2024, améliorant l'efficacité des dispositifs de saisie et de confiscation des avoirs criminels, jorf n° 0148 du 25 juin 2024, disponible sur : <https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFTEXT000049775573>

مسبق من قاضي الحريات والحبس، إذ يكفي الحصول على إذن من وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق مهما كان شكل هذا الإذن.

وفي سبيل مكافحة الجرائم الالكترونية قام المشرع الفرنسي بتعديل المادة 706-154 أعلاه⁹ بإضافة الأصول الرقمية¹⁰ (les actifs numériques) إلى مضمون المادة وإخضاعها لإجراء حجز خاص بعدما كانت الممتلكات غير الملموسة ومن بينها الأصول الرقمية خاضعة لأمر قاضي الحريات والحبس، وفي أسباب هذا التعديل جاء في دراسة التأثير المتعلق بمشروع القانون المتعلق بتوجيه وبرمجة وزارة الداخلية أن ذلك راجع لما تتميز به الأصول الرقمية من سرعة في التحويل أكبر بكثير من الأموال الموجودة في الحسابات البنكية وبالتبعية سهولة وسرعة التبدد واستخدامها على نطاق واسع في ارتكاب بعض الجرائم لا سيما في سياق الابتزاز وطلب الفدية أو كجزء من التبادلات الرامية إلى تمويل الجرائم الإرهابية، إلى جانب ما تقتضيه هذه الأصول من سرعة في التدخل قبل تبديدها، وهو ما سيؤدي إلى تقادي المخاطر المرتبطة بتقلبها نتيجة التأخير في الحصول على ترخيص من قاضي الحريات والحبس¹¹.

⁹ وذلك بموجب المادة 3 من القانون رقم 2023-22، مرجع سابق.

¹⁰ حدّدت المادة 1-10-54 L. من القانون النقدي والمالي الفرنسي، والمعدّلة بموجب المرسوم رقم 2024-936، المؤرخ في 15 أكتوبر 2024، والمتعلق بأسواق الأصول المشفرة، (المادة 18 منه) الأصول الرقمية بأنها: "1- الرموز المحددة على أنها حقوق غير مادية والتي تمثل، في شكل رقمي، واحداً أو أكثر من الحقوق القابلة للإصدار أو التسجيل أو التخزين أو التحويل من خلال تكنولوجيا السجلات الموزعة والتي تسمح بتحديد مالك الأصل المذكور بشكل مباشر أو غير مباشر، باستثناء تلك التي تستوفي خصائص الأدوات المالية المذكورة في المادة 1-211 L. والقوائم النقدية المذكورة في المادة 1-223 L.

2- كلّ تمثيل رقمي لقيمة غير صادرة أو مضمونة من قبل بنك مركزي أو من قبل سلطة عامة، والتي لا ترتبط بالضرورة بعملة قانونية وليس لها الوضع القانوني للعملة، ولكنها مقبولة بواسطة أشخاص طبيعيين ومعنويين كوسيلة للتبادل ويمكن نقلها أو تخزينها أو تبادلها إلكترونياً".

¹¹ Etude d'impact du projet de loi d'orientation et de programmation du ministère de l'intérieur, 6 septembre 2022, p. 30, disponible sur : <https://www.senat.fr/leg/etudes-impact/pjl21-876-ei/pjl21-876-ei.pdf>

وفي جميع الأحوال يعود قرار الاحتفاظ بالأصول المحجوزة أو إخلاؤها إلى قاضي الحريات والحبس الذي يعينه وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق بموجب أمر مسبب في أجل عشرة (10) أيام من تاريخ الحجز¹².

2- استحداث جنحتين جديدتين تستهدفان المنصات الإلكترونية:

في سبيل مكافحة أفضل للأسواق السوداء عبر الأنترنت، أضاف المشرع الفرنسي إلى قانون العقوبات نصًا جديدًا هو نص المادة 323-3-2 وذلك بموجب المادة 4 من القانون رقم 2023-22 والمعدلة بموجب القانون رقم 2024-449¹³، بموجبها تمّ توسيع ترسانة جرائم قانون العقوبات من خلال استحداث جنحتين ذات طابع خاص حيث تستهدفان المنصات الخبيثة plateformes malveillantes وهما: لجنة الإدارة غير المشروعة لمنصة عبر الأنترنت (أ) و لجنة الوساطة في سبيل إنجاز أو تسهيل العمليات المتعلقة بالجنة الأولى (ب)¹⁴.

أ- لجنة إدارة منصة عبر الانترنت تسمح بالتعامل في الأشياء المحظورة:

يتمثل الركن المادي لهذه الجريمة وفقا للمادة 323-3-2 فقرة 1 في قيام الشخص المكلف بتقديم خدمة على منصة عبر الانترنت والمنصوص عليه في المادة 6 فقرة 1 بند 4 من القانون رقم 2004-575¹⁵، بحصر الولوج لهذه الخدمة للأشخاص المستخدمين لتقنيات إخفاء هوية الاتصال أو عدم احترامه للالتزامات الواردة في

¹² راجع المادة 706-154 فقرة أولى من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي.

¹³ Loi n° 2024-449, du 21 mai 2024, visant à sécuriser et à réguler l'espace numérique, jorf n° 0117 du 22 mai 2024, disponible sur le lien :

<https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFTEXT000049563368>

قام المشرع الفرنسي من خلال هذا التعديل بتغيير بعض المصطلحات الواردة في المادة 4 من القانون رقم 2023-22 سالف الذكر، حيث تم استبدال مصطلح: "مشغل منصة عبر الانترنت والمذكور في المادة 7-111 L. من قانون المستهلك" بمصطلح: "الشخص المكلف بتقديم خدمة على منصة عبر الانترنت والمذكور في البند 4 من الفقرة I من المادة 6 من القانون رقم 2004-575 بشأن الثقة في الاقتصاد الرقمي.

¹⁴ TIERRY Gabriel, «Cybercriminalité : baptême du feu judiciaire pour le délit d'administration illicite d'une plateforme en ligne», Dalloz, édition du 24 octobre 2024, disponible sur :

<https://www.dalloz-actualite.fr/flash/cybercriminalite-baptême-du-feu-judiciaire-pour-délit-d-administration-illicite-d-une-platefor>

¹⁵ Loi n° 2004-575, du 21 juin 2004, pour la confiance dans l'économie numérique, disponible sur le lien : <https://www.legifrance.gouv.fr/loda/id/JORFTEXT000000801164>

المادة 6 فقرة ٧ المذكورة أعلاه، كما تقوم الجريمة من خلال سماحه بنقل منتجات، محتوى أو خدمات مع علمه بعدم مشروعية نقلها، عرضها أو حيازتها¹⁶.

وقد اعتبر المشرع الفرنسي الجريمة جنحة، عاقب عليها بالحبس لمدة خمس (5) سنوات وغرامة قدرها 150.000 أورو¹⁷.

ب- جنحة الوساطة في سبيل إنجاز أو تسهيل العمليات السابقة:

كما جرّم المشرع الفرنسي أعمال الوساطة في هذا الشأن، بموجب الفقرة II من المادة 323-3-2، وعاقب بالعقوبات نفسها على القيام، عبر هذه المنصات أو دعماً للمعاملات التي تتيحها، بعرض خدمات وساطة يكون هدفها الوحيد أو الأساسي تنفيذ أو إخفاء أو تسهيل العمليات المذكورة في الفقرة I من نفس المادة والمذكورة أعلاه.

وقد غير المشرع من وصف الجنحة من بسيطة إلى موصوفة، حيث شددّ العقوبات المقررة للجنحتين ورفع مدة الحبس إلى عشر (10) سنوات والغرامة إلى 500.000 أورو إذا ما ارتكبت في إطار الإجرام المنظم¹⁸.

كما عاقب على مجرد المحاولة في هاتين الجريمتين بنفس عقوبات الجريمة التامة¹⁹.

¹⁶ يعتبر من قبيل الأشياء المحظورة بمفهوم تعليمية 3 فيفري 2023 الأسلحة، المخدرات، المستندات المزورة أو أي منتجات أو معطيات يكون بيعها ممنوعاً قانوناً أو تلك المتحصل عليها من ارتكاب جريمة. راجع التعليمية على الرابط:

https://www.justice.gouv.fr/sites/default/files/migrations/portail/bo/2023/20230228/JUSD2303546_C.pdf

¹⁷ للتفصيل حول هذه الجريمة، راجع:

LIOTIER Raphael, «Nouveaux délits pour les plateformes de cession d'objets illicites», disponible sur le lien : <https://www.lexing.law/avocats/nouveaux-delits-pour-les-plateformes-de-cessions-dobjets-illicites/2023/08/21/>

¹⁸ وفقاً للفقرة III من المادة 323-3-2 من قانون العقوبات الفرنسي.

¹⁹ وفقاً للفقرة IV من المادة 323-3-2 من قانون العقوبات الفرنسي.

ثانيا: أحكام متعلقة باستقبال الضحايا وقمع الجرائم

من باب تقريب العدالة من المواطن وتبسيط الإجراءات الجزائية، وفي سبيل حماية الأشخاص وقمع بعض الجرائم، أدخل المشرع الفرنسي بموجب القانون رقم 22-2023 أحكاما جديدة على قانون الإجراءات الجزائية وقانون العقوبات، تتعلق أساسا بتحسين استقبال الضحايا (1)، كما حرص على تشديد العقاب من أجل مكافحة أفضل لجرائم العنف الأسري والجرائم ذات الطابع الجنسي (2).

1-تحسين استقبال الضحايا:

إيماننا منه بالدور الأساسي للضحية في الدّعويين المدنية والعموميّة، وحرصا منه على حمايتها باعتبارها الطرف الضعيف في الخصومة الجزائية، عمل المشرع الفرنسي على تهيئة الجو للضحية لاستعادة حقوقها المنتهكة، من منطلق أن حماية الدولة للضحية حقّ وليس منحة، فسمح لها بتقديم شكاوها عن بعد دون الانتقال لمركز الشرطة (أ)، إضافة إلى تعزيز دور محاميها في مرحلة البحث والتحري (ب).

أ-تقديم الضحية للشكوى "عن بعد":

شهدت الإجراءات الجزائية في فرنسا تزايدا ملحوظا في استعمال الأساليب التكنولوجية الحديثة منذ بداية سنة 2000 في كل مراحلها، خاصة بصدور القانون رقم 1062-2001²⁰ الذي أدرج وسائل الاتصالات السمعية البصرية في قانون الإجراءات الجزائية²¹.

سيرا على نفس المنهج وفي سبيل تسهيل إجراءات إيداع الشكوى أضاف المشرع الفرنسي لقانون الإجراءات الجزائية المادة 15-3-1-22 التي أجازت للضحية تقديم شكاوها والحصول على أقوالها وسماعها

²⁰ Loi n° 2001-1062, du 15 novembre 2001, relative à la sécurité quotidienne, jorf n°266, paru le 16 novembre 2001, disponible sur :

<https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFTEXT000000222052/>

²¹ LEBORNE Jérôme, «La vidéojustice à l'ère de la vidéo», *Cahiers Droits, Sciences et Technologies*, 13, 2021, p.p. 93-109, disponible sur le lien:

<https://journals.openedition.org/cdst/4202?lang=en>

وذلك في المادة 32 منه، التي أضافت المادة 71-706 إلى نصوص قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي.

²² المضافة بموجب المادة 12 من القانون رقم 22-2023، مرجع سابق.

من طرف الشرطة القضائية دون الانتقال إلى مركز الشرطة أو الدرك، فقط باستعمال وسائل الاتصالات السمعية البصرية التي تضمن سرية الاتصال والمحادثة²³.

تعدّ هذه الوسيلة في تقديم الشكوى اختيارية بالنسبة للضحية حيث لا يجب إجبارها على هذا الإجراء خاصة بالنسبة للأشخاص غير المتمكّنين من وسائل التكنولوجيا الحديثة²⁴، وفي هذا الإطار يتم إعلام الضحية بحقوقها المنصوص عليها في المادة 10-2 من قانون الإجراءات الجزائية، ويتم تحرير محضر باستلام الشكوى وفقا للأشكال المنصوص عليها في المادة 15-3-1 من نفس القانون²⁵.

نشير إلا أن تقديم الشكوى عن بعد وفق الإجراءات الموضّحة أعلاه لا يمنع المحققين من سماع الضحية مرة أخرى دون اللجوء لوسائل الاتصالات السمعية البصرية، متى كانت طبيعة الوقائع أو خطورتها تبرر ذلك²⁶.

وقد جاء في الفقرتين 6 و 7 من المادة 15-3-1 من نفس القانون على أن تطبيق هذه المادة متوقف على صدور مرسومين عن مجلس الدولة لتبيان كيفية تطبيق هذه المادة لا سيما تحديد الجرائم المعنية بهذا الإجراء وشكليات مرافقة الضحية المقدمة للشكوى عن بعد.

ب- تعزيز دور محامي الضحية:

أقرّ المشرع الفرنسي بموجب المادة 10-4 فقرة أولى من قانون الإجراءات الجزائية حقّ الضحية، بناء على طلبها، في الاستعانة بمحام في مرحلة البحث والتحري. ومن أجل ضمان مرافقة أحسن للضحية، قام

²³ هذا وقد كان المشرع الفرنسي قد أدرج في نظامه القانوني الإجرائي ما يعرف بالشكوى المسبقة عبر الانترنت، وهو إجراء مقرر في بعض الجرائم الواردة على سبيل الحصر وهو لا يعفي الضحية من الانتقال إلى مركز الشرطة أو الدرك لتقديم شكواها. راجع في هذا الشأن:

Décret n° 2018-388, du 24 mai 2018, relatif au traitement automatisé de données à caractère personnel dénommé "pré-plainte en ligne", disponible sur le lien :

<https://www.legifrance.gouv.fr/loda/id/JORFTEXT000036940172/>

²⁴ وهو ما أكدته المادة 15-3-1 فقرة 4 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي.

²⁵ وفقا للمادة 15-3-1 فقرة 3 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي.

²⁶ وفقا للمادة 15-3-1 فقرة 5 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي.

بتعزيز دور المحامي في هذه المرحلة بإضافة فقرة ثانية لمحتوى المادة 10-4 حيث أجاز له، في نهاية كل إجراء سماع، طرح أسئلة كما يمكنه إبداء ملاحظات كتابية ترفق بالإجراء²⁷.

2- مكافحة أفضل للجرائم ذات الطابع الجنسي وحماية الأشخاص:

في سبيل تحقيق مكافحة أفضل لبعض الجرائم لا سيما ذات الطابع الجنسي ولتحقق العقوبة أهدافها المرجوة لاسيما الردع الخاص إلى جانب حماية الفئات المستضعفة في المجتمع، قام المشرع الفرنسي بموجب هذا القانون بتشديد العقاب في بعض الجرائم، نخص بالذكر جريمة الازدراء والتحيز الجنسي (أ)، وجريمة استغلال حالة ضعف أو حالة جهل عن طرق الاحتيال (ب).

أ- الطابع الجنحي لجريمة ارتكاب فعل مغل ذي طابع جنساني وجنسي المشددة:

l'outrage sexiste et sexuel

تم إنشاء هذه الجريمة بوصفها مخالفة بموجب القانون رقم 703-2018 بشأن تعزيز مكافحة العنف الجنسي بموجب المادة 15 منه²⁸، أعاد المشرع الفرنسي تكييف جريمة ارتكاب فعل مغل ذي الطابع الجنساني والجنسي في قانون 2023-22²⁹ من مجرد مخالفة من الفئة الخامسة والمعاقب عليها بالغرامة التي لا تتجاوز 1500 أورو إلى جنحة معاقب عليها بغرامة تقدر بـ 6750 أورو، بإضافة المادة 1-1-33-222 إلى نصوص قانون العقوبات³⁰.

²⁷ أضيفت الفقرة الثانية للمادة 10-4 بموجب المادة 13 من القانون رقم 2023-22، مرجع سابق.

²⁸ Loi n° 2018-703, du 3 août 2018, renforçant la lutte contre les violences sexuelles et sexistes (loi dite schiappa), disponible sur le lien :

<https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFTEXT000037284450>

²⁹ وذلك بموجب المادة 14 منه، والتي حددت يوم 1 أبريل 2023 كتاريخ لدخول هذه المادة حيّز النفاذ.

³⁰ راجع في تفصيل ذلك:

MINGAUD Daniel, «Harcèlement sexuel et agissements sexistes au travail : entre tour de vis du législateur et éclairage clair-obscur jurisprudentiel», *le journal du palais*, 15 février 2023, disponible sur le lien :

<https://journal-du-palais.fr/au-sommaire/informations-juridiques/harcèlement-sexuel-et-agissements-sexistes-au-travail-entre-tour-de-vis-du>

حسب المادة 1-1-33-222 سالفه الذكر، تقوم الجريمة عن طريق فرض -على أي شخص- أي سلوك ذي دلالة جنسية من شأنه المساس بكرامته بسبب طابعه المهين، أو خلق -لدى الضحية- حالة من الخوف أو العدائية أو الإساءة في حقه، ويتحقق الطابع المشدد للجريمة ويستحق الجاني العقاب متى ارتكب هذا السلوك بتوافر أحد الظروف الثمانية الواردة في المادة 1-1-33-222 فقرة 1 سالفه الذكر، وهي:

- من قبل شخص يسيء استعمال السلطة التي تخوله إياه وظيفته،
- على شخص قاصر،
- شخص ضعيف بسبب السن أو المرض أو العجز الجسدي أو النفسي أو حالة حمل ظاهرة أو معلومة من طرف الجاني،
- على شخص ضعيف بسبب وضعه الاقتصادي أو الاجتماعي الحرج الواضح أو المعلوم من طرف الجاني،
- من قبل عدة أشخاص بوصفهم فاعلين أو شركاء في الجريمة،
- في وسائل النقل الجماعي للركاب أو النقل العام الفردي أو في المكان المؤدي إلى وسيلة النقل الجماعي للركاب،
- بسبب التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية للضحية سواء كانت حقيقية أو مفترضة،
- من طرف شخص مدان من أجل هذه الجريمة (ظرف العود)، وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة 11-132 فقرة 2 من قانون العقوبات³¹.

من خلال ما سبق، يتحقق الركن المادي للجريمة بكل سلوك مشين سواء كان فعلا أو قولاً أو إشارة، ملاحظة...الخ، ذي طابع جنسي، يقوم به الجاني في أي مكان (الشارع، مكان العمل،...) ويخلق من خلاله جوا مخيفا أو عدائيا أو مهينا للضحية. ومن أمثلة ذلك: الصّفير، الإيماءات، إبداء إشارات أو أصوات فاحشة، اقتراح فعل جنسي أو تقليده دون لمس، إبداء تعليقات مهينة عن المظهر أو الملابس، ملاحقة شخص لآخر

³¹ وقد تمّ إصدار المرسوم رقم 227-2023، بموجبه تمّ رفع مخالفة جريمة ارتكاب فعل مغل ذي الطابع الجنساني والجنسي غير المشدّد من الدرجة الرابعة إلى الدرجة الخامسة.

Décret n° 2023-227, du 30 mars 2023, relatif à la contravention d'outrage sexiste et sexuel, disponible sur le lien : <https://www.unsa.org/IMG/pdf/jo310323outragesexistesexuel.pdf>

ب-تشديد عقوبة جريمة استغلال حالة استضعاف أو جهل عن طرق الاحتيال:

جرّمت المادة 223-15-2 فقره أولى من قانون العقوبات الفرنسي فعل استغلال حالة الجهل أو وضعية الضعف لدى قاصر أو أي شخص يكون ضعفه ناتجا عن سنه أو مرضه أو إعاقته أو عجزه الجسدي أو الذهني أو حالة حمل وكانت هذه الظروف ظاهرة أو معلومة لدى الفاعل، وذلك باستعمال طرق احتيالية، من أجل الدفع بهذا القاصر أو هذا الشخص للقيام بفعل أو الامتناع عن فعل من شأنه أن يلحق به ضررا جسيما، وقد عاقبت المادة على هذه الجريمة بالحبس لمدة ثلاث (3) سنوات وبالغرامة المقدرة بـ 375.000 أورو.

في إطار مكافحة أنجع للجريمة وتعزيزا لحماية الأشخاص خاصة المستضعفين منهم، جاء القانون رقم 2023-22 في المادة 16 منه بظرف مشدّد للعقاب مضيفا بذلك فقره ثالثة للمادة 223-15-2، ويتمثل هذا الظرف في ارتكاب الجريمة من طرف عصابة إجرامية منظمة، حيث رفع عقوبة الحبس إلى سبع (7) سنوات والغرامة إلى مليون (1.000.000) أورو³⁶.

ثالثا: أحكام لاستباق التهديدات والأزمات

تضمن القسم الرابع من القانون رقم 2023-22 أحكاما لاستباق التهديدات والأزمات، الهدف منها تبسيط الإجراءات الجزائية لتعزيز مرحلة البحث والتحري (1) وكذا تعزيز وظيفة التحقيق (2).

³⁶ عدّلت بعد ذلك المادة 223-15-2 من قانون العقوبات الفرنسي بموجب القانون رقم 2024-420 الذي عدّل من الصياغة التي جاء بها القانون رقم 2023-22 بشأن هذا الظرف وأبقى على عبارة "عصابة منظمة" "bande organisée". للتفصيل حول صياغة المادة 223-15-2 فقره ثالثة قبل وبعد التعديل راجع: المادة 16 من القانون رقم 2023-22 (المذكور أعلاه) والمادة 3 من القانون رقم 2024-420 المتوافر على الرابط الموالي:

Loi n° 2024-420 du 10 mai 2024, visant à renforcer la lutte contre les dérives sectaires et à améliorer l'accompagnement des victimes, jorf n° 0108 du 11 mai 2024, disponible sur le lien : <https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFTEXT000049523123>

1- تعزيز مرحلة البحث والتحري:

يهدف المشرع الفرنسي من خلال هذا القسم (المادة 17 إلى 19 من القانون) إلى تبسيط الإجراءات الجزائية لتعزيز مرحلة البحث والتحري³⁷، وهذا من خلال إلغاء شرط الأقدمية للتقدم لامتحان الحصول على صفة ضابط الشرطة القضائية (أ) واستحداث فئة "مساعد التحقيق" (ب).

أ- إلغاء شرط الأقدمية للتقدم لامتحان الحصول على صفة ضابط الشرطة القضائية:

قام المشرع الفرنسي بإلغاء شرط الأقدمية التي كانت مقدّرة بثلاث سنوات والذي كان متطلبا في بعض الفئات للحصول على صفة ضابط شرطة قضائية ويتعلق الأمر بضباط وذوي الرتب في الدرك الوطني والدركيين المعيّنين بموجب قرار مشترك صادر عن وزير العدل ووزير الداخلية للحصول على صفة ضابط الشرطة القضائية، وكذلك فئة موظفي هيئة التأطير والتنفيذ التابعة للشرطة الوطنية والمعيّنين بقرار مشترك صادر عن وزير العدل ووزير الداخلية، حيث حذف العبارات الدالة عليه في البندين 2° و 4° من المادة 16 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي. وأصبح ينص على شرط الأقدمية في الخدمة والخبرة فقط للحصول على التأهيل لصفة ضابط شرطة قضائية الممنوح من طرف السلطة القضائية، على اعتبار أنه لا يمكن لهاتين الفئتين ممارسة الصلاحيات المرتبطة بصفة ضابط الشرطة القضائية إلا بعد التأهيل³⁸.

وهذا الإلغاء يسمح لكل الطلاب التابعين للشرطة أو الدرك باجتياز الامتحان فقط على أساس الرتبة مع الإبقاء على شرط موافقة لجنة خاصة والتأهيل من طرف السلطة القضائية.

ب- استحداث فئة "مساعد التحقيق":

في سبيل دعم وتعزيز نشاط الشرطة القضائية، أنشأ المشرع الفرنسي بموجب المادة 18 من القانون رقم 2023-22 وظيفة "مساعد التحقيق"، كفئة جديدة من فئات الشرطة القضائية. حيث تمّ تعديل المادة 15 من

³⁷ Etude d'impact du projet de loi d'orientation et de programmation du ministère de l'intérieur, 6 septembre 2022, op. cit., p. 7.

³⁸ جاء هذا التعديل في المادة 17 من القانون رقم 2023-22، مرجع سابق.

قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي ليضاف إلى البند 3° منها: "مساعدو التحقيق من الشرطة الوطنية والدرك الوطني"، كما تمّ استحداث مادة جديدة 23-1 التي جاءت لتبرز ملامح هذه الوظيفة، كما صدر المرسوم رقم 747-2023 المتعلق بمساعدي التحقيق³⁹ ليحدد شروط تطبيق هذه المادة.

يتولى مهام "مساعد التحقيق" كل من العسكريين التابعين لهيئة الدعم التقني والإداري التابعة للدرك الوطني والموظفين الإداريين من الصنف "ب" للشرطة الوطنية والدرك الوطني وأعاون الشرطة القضائية المساعدين للشرطة الوطنية والدرك الوطني الذين اتبعوا تكوينا خاصا بهذه المهام والذي ينتهي بإجراء امتحان يثبت قدرتهم على القيام بالمهام المخولة لهم قانونا⁴⁰.

ولا يمارس هؤلاء مهامهم إلا بعد أداء اليمين أمام المحكمة التي تقع في دائرة اختصاصها مكان عملهم أو الوحدة التي ينتدبون فيها أو مكان تواجد مركز تكوينهم لهذا المنصب⁴¹.

تتمثل مهام مساعدي التحقيق في تقديم الدعم ومساعدة ضباط وأعاون الشرطة القضائية للشرطة الوطنية والدرك الوطني في ممارسة اختصاصاتهم المخولة لهم قانونا، بناء على طلبهم وتحت رقابتهم، وذلك بالقيام بالأعمال التالية وتحرير محاضر عنها: استدعاء الأشخاص المعنيين بإجراء السماع من طرف ضباط أو أعاون الشرطة القضائية والاتصال بالمتروك عند الاقتضاء، إخطار الضحية بحقوقها المنصوص عليها في المادة 10-

³⁹ Décret n° 2023-747 du 9 août 2023 relatif aux assistants d'enquête, jorf n° 0185 du 11 août 2023.

⁴⁰ انظر: المادة 23-1 فقرة أولى من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي، وكذلك المادة 2-17-15 R. من القانون نفسه.

وقد نصّت هذه الأخيرة على أن مضمون ومدة برنامج التكوين والامتحانات وكيفية ترتيبها سيتحدد بموجب قرار مشترك بين كل من وزير العدل حافظ الأختام ووزير الداخلية، وبالفعل صدر القرار في 7 سبتمبر 2023.

Arrêté du 7 septembre 2023 relatif à la formation spécifique et à l'examen certifiant l'aptitude à exercer les missions d'assistant d'enquête, jorf n° 0214 du 15 septembre 2023.

وقد نصّت المادتان الثانية والثالثة منه على أن يشمل هذا التكوين التعلم عن بعد لمدة 150 ساعة على مدار 5 أسابيع، ويغطي بالأخص المعارف الأساسية المتعلقة بتنظيم ومهام الشرطة الوطنية والدرك الوطني، إلى جانب التنظيم القضائي والحريات العامة. وأضافت المادة 5 أن الامتحان يكون في شكل استبيان نظري واختبار كتابي عملي. للتفصيل في هذا الخصوص، راجع: المقال المنشور على موقع الشرطة الوطنية الفرنسية:

Nouveau métier au sein de la police nationale : assistant d'enquête !, disponible sur :

<https://www.concours-police.fr/police-nationale-concours-14/devenir-assistant-d-enquete-685>

⁴¹ يعتبر أداء اليمين شرطا مسبقا للقيام بالمهام، وفقا للمادة 3-17-15 R. فقرة أولى من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي.

2 من قانون الإجراءات الجزائية، القيام بناء على ترخيص مسبق من وكيل الجمهورية أو قاضي الحريات والحبس بتنفيذ الطلبات المنصوص عليها في المواد، 60، 3-60، 1-77، 5-99، 1-60، 1-1-77، عندما يتعلق الأمر بالتسجيلات المرتبطة بأنظمة الحماية عن طريق المراقبة بالفيديو "videoprotection"⁴²، إعلام الأشخاص الموقوفين للنظر هاتفيا والمنصوص عليهم في المادة 63-2، تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة 63-3 والمتعلقة بطلب الموقوف للنظر للخضوع لفحص طبي، إخطار محامي الموقوف للنظر سواء كان مختارا أو معينا من قبل المحكمة بطبيعة والتاريخ المفترض للجريمة محل التحقيق تطبيقا للمادة 63-3-1 من نفس القانون، تنفيذ الاستدعاءات المتعلقة بالتكليف بالحضور في الجرح تطبيقا للمادة 390-1، المساهمة في التحقيق من خلال القيام بنسخ التسجيلات المعتبرة ضرورية لإظهار الحقيقة والمنصوص عليها في المادتين 100-5 و 706-95-18⁴³.

2- تعزيز وظيفة التحقيق:

ينص الفصل الثاني من الباب الرابع من القانون رقم 2023-22 على أحكام تهدف إلى تعزيز وظيفة التحقيق، والرغبة في التخفيف والتبسيط في الإجراءات الجزائية والتي يؤدي تعقيد الشكلية فيها إلى تثبيط العديد من أعضاء الشرطة القضائية من بناء مسار مهني في الشرطة القضائية⁴⁴، حيث تم إلغاء شكلية الطلب في حالة اللجوء لمصالح الشرطة الفنية والعلمية (أ)، عدم تقرير البطلان لمجرد غياب الإشارة الصريحة إلى التأهيل في وثائق الإجراءات (ب)، توسيع نطاق التراخيص العامة الصادرة عن النيابة العامة بشأن الطلبات الناتجة عن التعليمات العامة المتعلقة ببعض الجرائم (ج)، توسيع صلاحيات أعوان الشرطة القضائية (د).

⁴² والمنصوص عليها في المواد، 60، 3-60، 1-77، 5-99، 1-60، 1-1-77،

⁴³ هذه المهام واردة على سبيل الحصر في البنود من 1° إلى 8° من المادة 21-3 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي.

⁴⁴ Rapports législatifs : Projet de loi d'orientation et de programmation du ministère de l'intérieur, chapitre II : renforcer la fonction investigation, disponible sur : <https://www.senat.fr/rap/122-019/122-01911.html>

أ- إلغاء شكلية الطلب في حالة اللجوء لمصالح الشرطة الفنية والعلمية:

في إطار البحث والتحري عن الجريمة سواء كانت متلبسا بها أو لا، تنص المادة 60 فقرة أولى من قانون الإجراءات الجزائية بعد تعديلها بموجب المادة 20 من القانون رقم 2023-22 على أنه إذا اقتضى الأمر إجراء معاينات أو فحوصات تقنية أو علمية، يمكن لضابط الشرطة القضائية، أو تحت إشرافه، عون الشرطة القضائية أو مساعد التحقيق الاستعانة بأي شخص مؤهل لذلك سواء من الخواص (مخابر خاصة) أو أعوان الشرطة الفنية والعلمية. وفي حالة الاستعانة بمصالح الشرطة التقنية والعلمية التابعة للشرطة الوطنية أو الدرك الوطني فلهذه الأخيرة القيام مباشرة بالمعاينات والفحوصات التقنية والعلمية اللازمة والداخلية في نطاق اختصاصها دون الحاجة إلى استصدار طلب بهذا الشأن، بخلاف الاستعانة بالمخابر الخاصة.

وترى لجنة القوانين الفرنسية أن هذا التبسيط في الإجراءات الجزائية يسير في الاتجاه الصحيح، وأن الهدف المنشود من ذلك هو عدم تفسير اللجوء لمصالح الشرطة الفنية والعلمية التابعة للشرطة الوطنية أو الدرك الوطني كلجوء للغير، بل يجب اعتباره لجوء لزملاء آخرين ذوي خبرة ومعدات خاصة⁴⁵.

ب- عدم تقرير البطلان لمجرد غياب الإشارة الصريحة إلى التأهيل في وثائق الإجراءات:

في إطار قيامهم بعملهم في البحث عن الجرائم وكشفها قد يعهد إلى أعوان الشرطة القضائية بالرجوع إلى الملفات التي تحتوي على بيانات شخصية سواء تعلق الأمر بملف البصمات الإلكتروني، ملف الأشخاص المطلوبين أو ملفات ألواح الأرقام على سبيل المثال. وبغرض الوقاية من الكشف على الجرائم فقد ألزم القانون رقم 78-17⁴⁶ فقط الأعوان المؤهلين والمعيّنين شخصيا من طرف سلطتهم الرئاسية بالاطلاع عليها، وهو من الضمانات الأساسية التي أقرتها إحدى التوجيهات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي⁴⁷.

⁴⁵ Rapports législatifs : Projet de loi d'orientation et de programmation du ministère de l'intérieur, chapitre II : renforcer la fonction investigation, op. cit.

⁴⁶ Loi n° 78-17 du 6 janvier 1978 relative à l'informatique, aux fichiers et aux libertés, disponible sur le lien:

<https://www.legifrance.gouv.fr/loda/id/LEGISCTA000006095896#:~:text=L'informatique%20doit%20%C3%AAtre%20au,aux%20libert%C3%A9s%20individuelles%20ou%20publiques.>

⁴⁷ La directive (UE) 2016/680 du parlement européen et du conseil du 17 avril 2016, relative à la protection des personnes physiques à l'égard du traitement des données à caractère personnel par les

وهناك شكلية قضائية درجت عليها المحكمة العليا والتي تعززت في السنوات الأخيرة وهو طلب إظهار هوية العون المطلع على الملف والتأكد من أنه مصرّح له بذلك ورتبت البطالان على غياب ذلك. وقد جاء في دراسة التأثير الملحقة بمشروع القانون المشار إليه آنفا أن هذه الشكالية التي فرضها القضاء تعمل على تعقيد الإجراءات وأن نظام الترخيص بالاطلاع على البيانات الشخصية بحد ذاته كاف ويقدم الضمانات الكافية وبكل فعالية.

ولهذا الغرض استحدث المشرع الفرنسي في قانون الإجراءات الجزائية مادة جديدة وهي المادة 15-5 التي تعطي في فقرتها الأولى صلاحية الاطلاع على ملف البيانات في مرحلة التحري أو التحقيق فقط للأشخاص المؤهلين خصيصا وبشكل فردي لهذا الغرض. وتضيف الفقرة الثانية أنه يمكن التحقق من هذا التأهيل في أي وقت من قبل القاضي من تلقاء نفسه أو بطلب من أي شخص معن⁴⁸، غير أن غياب الإشارة في مختلف وثائق الإجراءات إلى هذا التأهيل لا يترتب عليه بطلان الإجراءات المعنية⁴⁹.

ج-توسيع نطاق التراخيص العامة الصادرة عن النيابة العامة:

تنص المادة 77-1-1 فقرة أولى من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي على أنه يجوز لوكيل الجمهورية أو بناء على إذنه أعضاء الشرطة القضائية أن يطلب من أي شخص أو مؤسسة أو هيئة عامة أو خاصة أو أي إدارة عامة من المحتمل أن تحوز معلومات ذات أهمية للتحقيق، بما في ذلك المعلومات الرقمية أو المتعلقة بمعالجة البيانات الاسمية، بتزويدها بهذه المعلومات دون اعتراض بدون سبب مشروع، وإلا عوقب بغرامة تقدر ب 3750 يورو.

autorités compétentes à des fins de prévention et de détection des infractions pénales, d'enquêtes et de poursuites en la matière ou d'exécution de sanctions pénales, et à la libre circulation de ces données, et abrogeant la décision-cadre 2008/977/JAI du conseil, disponible sur : <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/PDF/?uri=CELEX:32016L0680>

⁴⁸ وفي هذا الصدد أقرّ مجلس الدولة الفرنسي في رأيه حول مشروع القانون رقم 22-2023 أن الإمكانية الممنوحة للقاضي للتحقق من التأهيل سواء من تلقاء نفسه أو بطلب من الأطراف كاف لتقرير فعالية هذه الضمانة. انظر:

Rapports législatifs : Projet de loi d'orientation et de programmation du ministère de l'intérieur, chapitre II : renforcer la fonction investigation, op. cit.

⁴⁹ الأمر ذاته ينطبق على أعوان الجمارك بموجب المادة 55 ter من قانون الجمارك المضافة بموجب القانون رقم 22-2023 (المادة 21 منه).

جاءت المادة 23 من القانون رقم 22-2023 لتعديل محتوى الفقرة الرابعة من المادة 1-1-77 التي تنص على أن الطلبات المنصوص عليها أعلاه يمكن أن تكون محل ترخيص من وكيل الجمهورية بناء على التعليمات العامة المأخوذة تطبيقاً للمادة 39-⁵⁰، فبعدما كانت تسمح بإصدار التعليمات العامة بخصوص المعلومات التي تهم التحقيق والنتيجة عن نظام الحماية عن طريق المراقبة بالفيديو، وسّع المشرع من نطاق هذه التراخيص لتشمل الجنايات والجنح المعاقب عليها بالحبس والمحددة من قبله عندما تكون ضرورية لإظهار الحقيقة والتي يكون هدفها:

-تسليم تسجيلات ناتجة عن نظام الحماية عن طريق المراقبة بالفيديو والمتعلقة بالأماكن التي ارتكبت فيها الجريمة أو الأماكن التي يحتمل أن يوجد أو تواجد فيها الأشخاص المشتبه في ارتكابهم للجريمة.

-البحث عن الحسابات المصرفية التي يملكها شخص أو مشتبه في ارتكابه للجريمة ورصيد هذه الحسابات.

-الحصول على قائمة موظفي المؤسسات التابعة للقانون الخاص أو القانون العام عندما يتعلق التحقيق بالجنح الواردة في المواد L. 8224-1 و L. 8224-2 من قانون العمل.

-الحصول على البيانات المتعلقة بالحالة المدنية، وثائق الهوية وتصاريح الإقامة المرتبطة بالأشخاص المشتبه في ارتكابهم أو محاولة ارتكابهم للجريمة.

-تقديم البيانات المتعلقة بالقراءة الآلية للوحات ترقيم السيارات عندما ترتكب الجريمة بواسطة مركبة ومن شأن هذه البيانات تحديد الشخص المشتبه في ارتكابه للجريمة أو محاولة ارتكابها.

يجب أن تحدد هذه التعليمات العامة الطلبات المرخص بها حسب الجريمة المعنية بالنظر إلى طبيعتها وخطورتها. وتصدر لمدة لا تتجاوز 6 أشهر، ولوكيل الجمهورية تجديدها لنفس المدة، تعديلها أو إنهاؤها قبل

⁵⁰ تنص المادة 39-3 من قانون الإجراءات الجزائية على أنه يجوز لوكيل الجمهورية في إطار صلاحياته في إدارة نشاط الشرطة القضائية، توجيه تعليمات عامة أو خاصة إلى المتحرين. وهذه التعليمات مقررّة في المادتين 1-77 و 1-1-77 والمتعلقة بطلب إجراء الفحوص الفنية والعلمية من أشخاص مؤهلين والطلبات الرامية إلى الحصول على معلومات في مرحلة البحث الأولي.

انتهاء مدتها. ويتم إخطاره فوراً بتسليم الطلبات المعدة وفقاً لتعليماته العامة⁵¹، مع تحديد الجرائم التي تم تقديم الطلب من أجلها، ويمكن لوكيل الجمهورية سحب هذا الطلب في أي وقت⁵².

د-توسيع صلاحيات أعوان الشرطة القضائية:

وسّع المشرع الفرنسي بموجب المادة 24 من القانون رقم 2023-22 من اختصاصات "أعوان الشرطة القضائية" باعتبارها إحدى فئات الشرطة القضائية⁵³، وخوّل لها بعض الاختصاصات التي كانت حكرًا على ضباط الشرطة القضائية، على أن تبقى ممارسة هذه الاختصاصات تحت رقابة ضابط الشرطة القضائية.

يمكن إجمال هذه الصلاحيات الجديدة في: تنفيذ المزيد من الطلبات، القيام بالمزيد من أعمال المعاينات المادية للجرائم، إعلام الأشخاص بحقوقهم في حالة التحقق من الهوية.

*تنفيذ المزيد من الطلبات:

حيث يسمح لأعوان الشرطة القضائية القيام بما يلي: في إطار الجريمة المتلبس بها أو النذب للتحقيق إذا ترتب عن التفتيش حجز معطيات آلية، يمكن مطالبة أي شخص من المحتمل أن يكون على علم بالتدابير المطبقة لحماية هذه المعطيات أو من المحتمل أن يقدم معلومات تسمح بالوصول إلى تلك البيانات⁵⁴، في إطار النذب للتحقيق يمكنه تكليف أي شخص، بعد الحصول على إذن صريح من وكيل الجمهورية، بفتح الأختام من أجل عمل نسخة عن المعطيات الحاسوبية، تنفيذ الطلبات للعاملين في مجال الاتصالات بترخيص صريح من

⁵¹ وهذا حتى يتمكن من ممارسة سلطته الرقابية على الشرطة القضائية التي يتمتع بها بموجب المادة 66 من الدستور الفرنسي. راجع:

Rapports législatifs : Projet de loi d'orientation et de programmation du ministère de l'intérieur, chapitre II : renforcer la fonction investigation, op. cit.

⁵² وقد أخذ هذا التعديل بعين الاعتبار الملاحظات التي أبدتها مجلس الدولة في رأيه الصادر في 23 جانفي 2020، حيث أوصى أن تكون الطلبات التي ترخصها التعليمات العامة محدّدة بدقة وأن تكون ضرورية لإظهار الحقيقة. راجع في هذا الصدد:

Rapports législatifs : Projet de loi d'orientation et de programmation du ministère de l'intérieur, chapitre II : renforcer la fonction investigation, op. cit.

⁵³ وهي الفئة المحددة في المادة 20 من قانون الإجراءات الجزائية المعدلة بالقانون رقم 2023-22.

⁵⁴ وفي هذا الصدد تمّ تعديل الفقرة 5 من المادة 57-1 من قانون الإجراءات الجزائية بإضافة عبارات: "أو، تحت رقيبته، أعوان الشرطة القضائية".

قاضي التحقيق⁵⁵، القيام بعمليات اعتراض المراسلات التي تتم عبر وسائل الاتصال الالكترونية⁵⁶، تقديم طلبات لمعامل التحاليل لاستخراج البصمة الجينية من العينة المعنية وتسجيلها في الملف الوطني للبصمة الوراثية.

*القيام بالمزيد من أعمال المعاينات المادية للجرائم:

بموجب المادة 24 من القانون رقم 22-2023 يقوم أعوان الشرطة القضائية، دائما تحت رقابة ضباط الشرطة القضائية، ببعض أعمال المعاينات المادية للجرائم والمتمثلة في: إخطار وكيل الجمهورية والانتقال دون تمهل لمسرح الجريمة وذلك في حالة اكتشاف جثة متى كان سبب الوفاة مجهولا أو مشبوها وذلك من أجل إجراء المعاينات الأولية، وكذلك الاستعانة بأشخاص قادرين على تقييم طبيعة ظروف الوفاة بناء على تفويض من وكيل الجمهورية⁵⁷، القيام، بناء على تعليمات وكيل الجمهورية، بالإجراءات الأولى للبحث والتحري في حالة اختفاء قاصر أو شخص بالغ تحت الحماية أو اختفاء مريب أو مثير للقلق لشخص بالغ وذلك بهدف العثور على الشخص المفقود⁵⁸.

*إعلام الأشخاص بحقوقهم في حالة التحقق من الهوية:

تسمح المادة 24 من القانون رقم 22-2023 لأعوان الشرطة القضائية بإخطار الأشخاص بحقوقهم في حالة التحقق من هويتهم⁵⁹، ويتعلق الأمر بالحق في إخطار وكيل الجمهورية بالإجراء الذي خضع له (التحقق من الهوية)، وحقه في إعلام أسرته في أي وقت أو أي شخص من اختياره، يمكن لعون الشرطة القضائية إذا

⁵⁵ وفي هذا الصدد تمّ تعديل المادة 99-4 من قانون الإجراءات الجزائية بإضافة نفس عبارات الفقرة 5 من المادة 57-1.

⁵⁶ وفي هذا الصدد تمّ تعديل المادتين 100-3 و 100-4 من قانون الإجراءات الجزائية بإضافة نفس عبارات الفقرة 5 من المادة 57-1.

⁵⁷ وفي هذا الصدد تمّ تعديل الفقرتين الأولى والثانية من المادة 74 من قانون الإجراءات الجزائية بإضافة نفس العبارات.

⁵⁸ وفي هذا الصدد تمّ تعديل الفقرة الأولى من المادة 74-1 من قانون الإجراءات الجزائية بإضافة نفس العبارات.

⁵⁹ يكون اللجوء لهذا الإجراء في حالة رفض الشخص المعني الانصياع لأوامره أو لم يتمكن من إثبات هويته، حيث يمكن في حالة الضرورة احتجازه في عين المكان أو في مركز الشرطة بغرض التحقق من هويته.

اقتضت ذلك ظروف خاصة، أن يبلغ العائلة أو الشخص المختار بنفسه⁶⁰، كما يمكن القيام بنفس الشيء (الإخطار بالحقوق) في حالة احتجاز الأجنبي للتحقق من حقه في السفر أو الإقامة على الأراضي الفرنسية⁶¹.

خاتمة

تزامنا مع التطور التكنولوجي الذي شهدته السنوات الأخيرة وتماشيا مع التطور في عالم الإجرام واللذان يسيران على وتيرة واحدة، ما كان أمام المشرع الفرنسي إلا التدخل بتعديلات قانونية متواصلة ومستمرة، الهدف منها تعزيز آليات مكافحة الجريمة لا سيما الالكترونية منها وتحديث وسائل حماية الضحايا من صور الجرائم المستحدثة. وكان من بين هذه القوانين القانون رقم 2023-22، المؤرخ في 25 جانفي 2023 والمتعلق بتوجيه وبرمجة وزارة الداخلية.

من خلال قراءتنا في هذا القانون، رأينا أن هذا الأخير أدخل تعديلات جوهرية مسّت كلا من قانون الإجراءات الجزائية وقانون العقوبات الفرنسيين.

ففي سبيل تعزيز الآليات الرامية إلى مكافحة الجرائم الالكترونية، أضاف المشرع الأصول الالكترونية لقائمة الحقوق غير المادية التي تخضع لإجراء حجز خاص، كما استحدثت جنتين جديدتين تستهدفان المنصات الالكترونية وذلك من أجل مكافحة أفضل للأسواق السوداء عبر الأنترنت.

وفي إطار تبسيط الإجراءات الجزائية وتقريب العدالة من المواطن، اتخذ القانون أحكاما تتعلق بتحسين استقبال الضحية من خلال السماح لها بتقديم للشكوى "عن بعد" وتعزيز دور محاميها في مرحلة البحث والتحري.

وفي سبيل تحقيق مكافحة أفضل لبعض الجرائم لا سيما ذات الطابع الجنسي ولتحقق العقوبة أهدافها المرجوة لاسيما الردع الخاص وحماية الفئات المستضعفة في المجتمع، قام المشرع بموجب هذا القانون بتشديد

⁶⁰ وفي هذا الصدد تمّ تعديل الفقرة الأولى من المادة 78-3 من قانون الإجراءات الجزائية بإضافة نفس العبارات.

⁶¹ وفي هذا الصدد تمّ تعديل المادة 5-813.L من قانون دخول وإقامة الأجانب وحق اللجوء، بإضافة نفس العبارات.

العقاب في جريمة ارتكاب فعل مغل ذي طابع جنساني أو جنسي وجريمة استغلال حالة ضعف أو حالة جهل عن طرق الاحتيال.

كما تضمن القانون في القسم الرابع منه أحكاماً لاستباق التهديدات والأزمات، الهدف منها تبسيط الإجراءات الجزائية لتعزيز مرحلة البحث والتحري، تتلخص في تعزيز مرحلة البحث والتحري وذلك من خلال: إلغاء شرط الأقدمية في التقدم لامتحان الحصول على صفة ضابط الشرطة القضائية واستحداث فئة "مساعد التحقيق"، كما عمل على تعزيز وظيفة التحقيق من خلال: إلغاء شكلية الطلب في حالة اللجوء لمصالح الشرطة الفنية والعلمية، توسيع نطاق التراخيص العامة الصادرة عن النيابة العامة بشأن الطلبات الناتجة عن التعليمات العامة المتعلقة ببعض الجرائم وتوسيع صلاحيات أعوان الشرطة القضائية.

في الأخير، حقيقةً جاء القانون رقم 22-2023 بأحكام موضوعية وأخرى إجرائية جوهرية من باب تخفيف الشكليات الإجرائية، والتصدي بأكثر فعالية لجملة من الجرائم المؤثرة في المجتمع الفرنسي. ودائماً في إطار المواظبة والحرص على التحسين القانوني، أتبع المشرع الفرنسي هذا القانون بجملة من القوانين اللاحقة التي عدلت منه أو تَمَّت صياغة بعض نصوصه، لاسيما القانون رقم 582-2024 المتعلق بتحسين فعالية حجز ومصادرة الأصول الإجرامية سالف الذكر، والقانون رقم 449-2024 المتعلق بتأمين وتنظيم الفضاء الرقمي، ... وكم هي كثيرة ومتقاربة هذه التعديلات لدرجة إحداث التشتت وعدم الثبات والاستقرار القانوني.